المشكلات السكانية في محافظة اللاذقية

د. إيمان الزايد*

الملخص

تشهد محافظة اللاذقية تزايدًا كبيرًا في حجم سكانها، فقد بلغ حجم سكانها (991) ألف نسمة عام 2011، في حين بلغت مساحتها (2290) كم^2؛ ممَّا أدى إلى ارتفاع كثافة السكان بمقدار (432.7) ن/كم^2، ومن ثَمَّ فإنَّ تزايد حجم السكان في المحافظة وما يترتب عليه من نمو مواز في احتياجات السكان لفرص العمل والمياه والسكن والخدمات بأنواعها كلّها مع عدم وجود موارد اقتصادية كافية تسمح بإشباع هذه الحاجات نشأت مجموعة من المشكلات في المحافظة أهمها: الخلل في توزع سكان المحافظة، حيث يتركز ثلثا السكان في منطقة اللاذقية على مساحة تعادل (40%) من مساحة المحافظة لأنها مركز إداري واقتصادي وميناء مهم؛ ممَّا نتج عنه نمو منطقة اللاذقية وحدوث مشكلات اجتماعية واقتصادية متعددة، وكذلك ارتفاع معدل البطالة بسبب ازدياد العرض من قوة العمل والضغوط على فرص العمل المتاحة، ومشكلة هدر المياه وعدم استثمارها استثمارًا جيدًا؛ ممَّا أدى إلى تراجع نصيب الفرد من المياه من (78.8) ألف م^3 سنويًا عام 2004 إلى (74.2) ألف م^3 سنويًا عام 2011. وأخيرًا فإنَّ الزيادة السكانية لم تواكب زيادة المساحة المزروعة؛ ممَّا شكل ضغطًا على الإنتاج الزراعي ومن ثَمَّ ظهور مشكلة عدم الكفاية الغذائية من الإنتاج الزراعي.

ومن هنا تعد هذه الدراسة بمنزلة عمل علمي يمكن أن يستأنس به عند وضع البرامج والخطط التنموية والاجتماعية على صعيد المحافظة.

* جامعة دمشق، كلية السياحة.

Demographic Problems in Lattakia

Dr. Iman Al-Zayed**

Summary

Lattakia is witnessing a significant increase in the size of population, recording 991,000 people in 2011, in an area of 2290 sq.km, leading to high population density amounting to 432.7 people per sq.km. Thus, the increasing size of population and the consequent growth in parallel in population's needs for jobs, water, housing and services of all kinds, and the lack of sufficient economic resources to meet these needs have resulted in a set of problems created in the province: imbalance in population distribution, because two thirds of the population in lattakia live in an area of about (40%) of Lattakia which is a civil, administrative center and an important port. All that led to pressures on the governorate of Latakia that created economic and social problems, like increasing unemployment rate due to huge demand on job opportunities , in addition to wasting and inefficient investment of water resources reducing the per capita share of water from (78.8) thousand cubic meters yearly in 2004, to (74.2) thousand cubic meters in 2011.

Finally, the increase in population was not accompanied with an increase in the cultivated area

So it has led to pressure on agricultural production causing food insecurity.

Therefore, this study is considered a scientific work which can be a guide when planning programs and social and development plans at the level of the province of Lattakia.

** Damascus university, Faculty of Tourism.

مقدمة:

تعدُّ محافظة اللاذقية إحدى المحافظات الرئيسة في سورية، تحتضن ميناءها الرئيسي وتشكل القسم الأكبر من إطلالتها على البحر المتوسط بواجهة بحرية تقارب 100 كم.

تبلغ مساحتها (2290) كم^2، بنسبة (1.3%) من مساحة سورية، بلغ عدد سكانها (991) ألف نسمة عام 2011؛ ممَّا أدى إلى ارتفاع الكثافة السكانية في المحافظة بمقدار (432.7) ن/كم^2 بسبب صغر مساحتها، وإلى نشوء مشكلات سكانية متنوعة بسبب الضغط المتزايد على مواردها أهمها: الخلل في التوزع السكاني و مشكلة البطالة، وعدم كفاية الغذاء. وعدم استثمار المياه استثمارًا جيدًا؛ ممَّا أدى إلى تراجع نصيب الفرد من المياه المتوافرة، ومشكلات اجتماعية وصحية وتعليمية أخرى.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في ازدياد حجم سكان محافظة اللاذقية نتيجة ارتفاع معدل النمو السكاني، وهذا أدى إلى ضغوط كبيرة على الموارد المائية، والإنتاج الزراعي ومشكلة البطالة، والسكن العشوائي، وتأمين الخدمات الصحية والتعليمية.

أهمية البحث:

تكمن أهمية الدراسة في أهمية الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، وما تمخّض عنها من نتائج يمكن أن تسهم بوضع حلول للمشاكل الناتجة عن ازدياد الحجم السكاني من نقص المياه والغذاء وفرص العمل وعلى توزع سكان المحافظة، إذْ ينظر البحث إلى المشكلات السكانية من وجهة نظر تخطيطية اقليمية ووضع حلول لإعادة التوازن بين حجم السكان من جهة و توفر المياه وفرص العمل والغذاء من جهة أخرى.

أهداف البحث:

سَعَتِ الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1 – دراسة الآثار السلبية الناتجة عن ازدياد حجم سكان محافظة اللاذقية على الموارد المائية فيها.

2– دراسة الآثار السلبية الناتجة عن ارتفاع حجم سكان المحافظة مقارنة بالمساحات الزراعية والإنتاج الزراعي.

3– بيان أثر زيادة حجم قوة العمل الفعلية في المحافظة الذي أدى إلى ارتفاع معدل البطالة.

4– إظهار أثر الزيادة السكانية في المحافظة في التوزع الجغرافي غير المتوازن لسكان المناطق فيها، المتمثل في الازدحام أو التشتت.

مناهج البحث:

اِعْتُمِدَ على كل من المهج الاستنتاجي و المنهج الوصفي و التحليلي في تعرّف المشكلات الناتجة عن ازدياد حجم السكان في المحافظة، وآثارها السلبية في كل من المياه والغذاء، كما اعتمد على استخدام الأسلوب الإحصائي وعدد من المقاييس الكمية لقياس كل من معدل النمو السكاني، ومعدل البطالة، ومعدل النشاط الاقتصادي، بغية تفسير أثر ارتفاع معدل النمو السكاني في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية.

تساؤلات البحث:

1- هل يزداد معدل استغلال المياه في المحافظة بما يتوافق مع احتياجات السكان في المجالات جميعها؟

2- هل يزداد حجم الإنتاج الزراعي في المحافظة بما يتوافق مع ازدياد حجم السكان؟

3- هل يتوافق ازدياد فرص العمل في المحافظة مع الزيادة في حجم قوة العمل؟

4- هل يتوزع السكان توزعًا متوازنًا في مناطق المحافظة؟ وما أسباب تركز السكان في منطقة اللاذقية؟

الإطار المكاني والزماني للبحث:

الإطار المكاني:

تقع محافظة اللاذقية في الجزء الغربي من سورية على ساحل البحر المتوسط، تبلغ مساحتها (2290) كم2، بنسبة (1.3%) من مساحة سورية، يحدها من الشمال لواء اسكندرون، ومن الشرق محافظة إدلب وحماة، ومن الجنوب محافظة طرطوس.

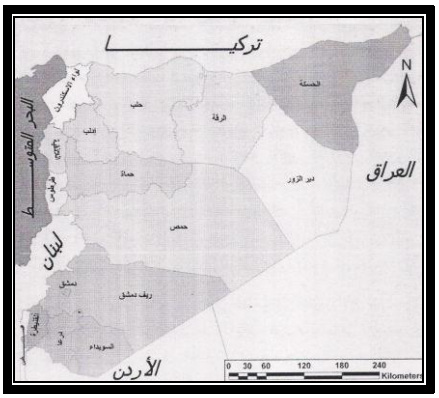

المصور (1) يبين موقع محافظة اللاذقية من سورية

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Arc map GIS

تضم إداريًا (4) مناطق إدارية، و(22) ناحية. و (461) قرية، و(814) مزرعة. والمصور (2–3) يبيّن التقسيمات االإدارية في محافظة اللاذقية، حسب المناطق والنواحي.

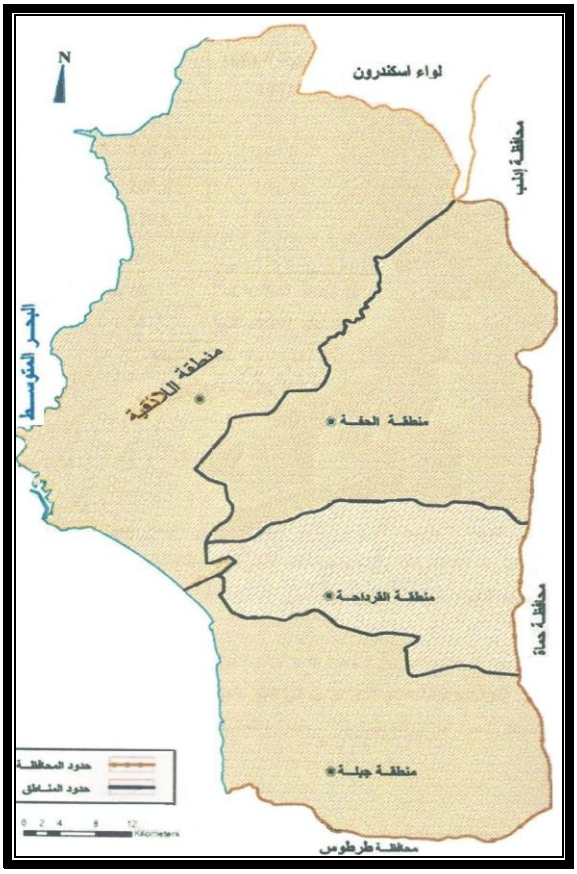

المصور (2): يبين التقسيمات الإدارية في محافظة اللاذقية حسب المناطق

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Arc map GIS

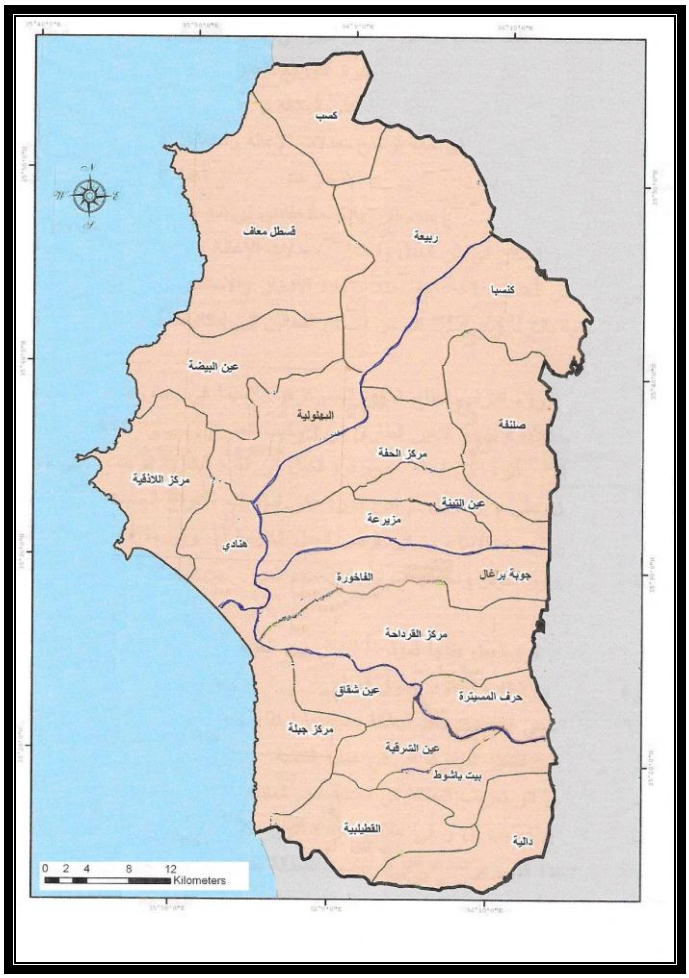

المصور (3): يبيّن التقسيمات الإدارية في محافظة اللاذقية حسب النواحي

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Arc map GIS

الإطار الزماني:

حُدَّدَ الاطار الزمني للدراسة خلال المدة الزمنية (1994-2004-2011)، وبذلك فإن الدراسة تكون قد شملت مدة زمنية بمقدار (17) عامًا. تعد هذه المدة كفيلة لإحداث تغييرات في المحافظة من نقص المياه والغذاء وفرص العمل وغيرها.

صعوبات البحث:

تباين الأرقام والبيانات الإحصائية بين بيانات المجموعات الإحصائية في المكتب المركزي للإحصاء من جهة، وبيانات تقارير الوزارات والهيئات المختلفة من جهة أخرى، وهذا ما جعل الباحث يعتمد على البيانات الإحصائية للمكتب المركزي للإحصاء لدقتها.

أولًا: المشكلات الديمغرافية:

1- ازدياد حجم سكان محافظة اللاذقية:

شهدت محافظة اللاذقية تغيرات سكانية كبيرة ترافقت مع العديد من المشاريع الثقافية والاقتصادية المهمة فيها، فقد ارتفع حجم سكان المحافظة من (746.5) ألف نسمة عام 1994 إلى (879.5) ألف نسمة عام 2004 ليرتفع إلى (991) ألف نسمة عام 2011 ومن المتوقع أن يصل إلى (1.086) ألف نسمة عام 2025 إذا كان معدل النمو ثابتًا فهذا يؤدي إلى نشوء عدد من المشكلات الديموغرافية والاجتماعية. والجدول (1) يبين تطور حجم سكان محافظة اللاذقية خلال الفترة 1994–2011.

بناء على ذلك ارتفعت الكثافة السكانية في المحافظة من (325.9) ن/كم^2 إلى (384)[1] ن/كم^2 وإلى (432.7) ن/كم^2 خلال السنوات السابقة على الترتيب؛ وبذلك جاءت المحافظة في المرتبة الثانية بالكثافة السكانية بين المحافظات السورية بعد محافظة مدينة دمشق، ومن المتوقع أن ترتفع الكثافة إلى (474.2) ن/كم^2 عام 2025؛ وذلك بسبب ازدياد حجم السكان من جهة، وصغر مساحة المحافظة من جهة أخرى.

نلاحظ من الجدول السابق والشكل (1) أن سكان محافظة اللاذقية ازدادوا بمعدل تغير (117.8%)[2] بين عامي 1994–2004، ثم ازدادوا بين عامي 2004–2011 بمعدل تغير (112.6%) أقل بمقدار (5.2%)، وهذا التطور الحجمي لسكان محافظة اللاذقية يعود إلى الهجرة الوافدة من داخل المحافظة وخارجها، وإلى ارتفاع معدل النمو السكاني الذي بلغ (16.5) بالألف خلال السنوات 1994–2004، وانخفض إلى (13.2) بالألف خلال السنوات200–2011، ومن المتوقع أن يرتفع معدل النمو إلى (14.4)[3] بالألف خلال السنوات2011–2025.

---

[1]– الريداوي، قاسم: المرجع في المشكلة السكانية وأبعادها التنموية، منشورات جامعة دمشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم الجغرافية، 2013–2014 م، جدول (100)، ص: 265.

[2]– معدل التغير المطلق = (عدد السكان في السنة اللاحقة/عدد السكان في سنة الأساس) ×100

[3]– رئاسة مجلس الوزراء، الجمهورية العربية السورية، المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لعام 2011. دراسة الإسقاطات السكانية، د. ت. ص: 16.

الجدول (1): يبين تطور حجم سكان محافظة اللاذقية ومناطقها بالآلاف خلال السنوات 1994-2011

المنطقة/العام	1994	2004	2011	2025[4]
اللاذقية	435.1	526.9	593	691
القرداحة	69.2	74.6	84	73
جبلة	166.8	196.2	223	240
الحفة	75.4	81.8	91	82
المحافظة	746.5	879.5	991	1086

المصدر: رئاسة مجلس الوزراء، الجمهورية العربية السورية، المكتب المركزي للإحصاء.

المجموعة الإحصائية لعام 1994 – 2004 – 2011.

وعلى صعيد مناطق المحافظة نلاحظ ارتفاع معدل النمو السكاني في مناطق اللاذقية جميعها خلال السنوات الزمنية 2004-2011؛ ممَّا يشكل ضغطًا كبيرًا على مواردها.

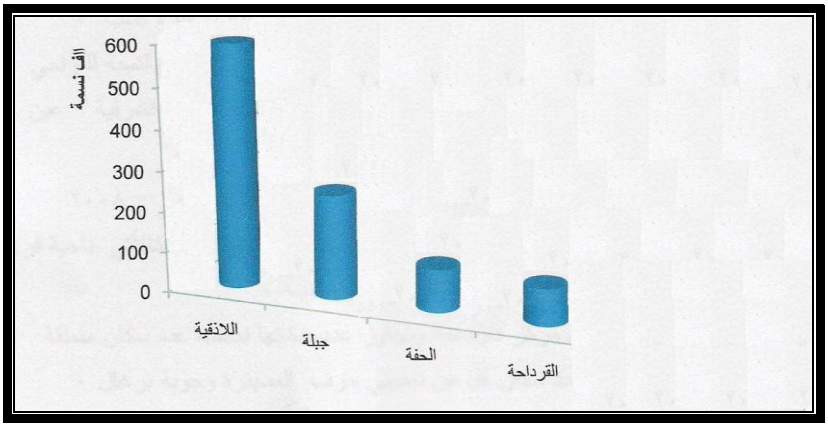

الشكل (1): يبيّن تطور حجم سكان مناطق اللاذقية بالألف لعام 2011

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1)

[4]- استخدمت المعادلة الآتية: $P2 = P1 + (r \times T)$

إذْ: P2 : عدد السكان سنة 2025 م r: مقدار الزيادة في سنة واحدة

P1: عدد السكان سنة 2011 م T: فرق السنوات بين السنتين المفروضتين

الجدول (2): يبيّن معدل النمو السكاني في مناطق محافظة اللاذقية بالألف خلال مدد زمنية مختلفة

المنطقة	2004-1994	2011-2004	2025-2011
اللاذقية	19.1	16.9	10.9
القرداحة	7.5	16.9	10
جبلة	16.2	18.3	5.2
الحفة	8.1	15.2	7.4
المحافظة	16.5	13.2	14.4

المصدر: عمل الباحث اعتمادًا على بيانات الجدول (1)

2- مشكلة الخلل في التوزع السكاني في مناطق المحافظة:

سيؤدي ازدياد حجم السكان في محافظة اللاذقية والتوزيع اللامتوازن للموارد الاقتصادية والخدمات على مناطق المحافظة إلى خلل في توزع السكان على مناطق المحافظة (منطقة اللاذقية – القرداحة – جبلة – الحفة) حيث يتركز ثلثا السكان في منطقة اللاذقية بنسبة (60%) من مجموع سكان المحافظة، على مساحة تعادل (40%) من مساحة المحافظة بسبب هجرة سكان الأرياف والمناطق الأخرى إليها، وكذلك لأنها مركز المحافظة الإداري والاقتصادي والاجتماعي، وميناء مهم، ممّا ينتج عنه نمو منطقة اللاذقية، وحدوث أزمة سكن، وانتشار السكن العشوائي واكتظاظ المساكن بالسكان، وارتفاع معدل التزاحم في الغرفة الواحدة، وفقر المساكن بخدمات الكهرباء والمياه وغيرها.. ونقص الخدمات العامة والشخصية، فضلًا عن مشكلات اجتماعية ونفسية وصحية وتعليمية.

والجدول (6) يبيّن أن سكان منطقة القرداحة والحفة يشكلان معًا (17.7%) من سكان المحافظة، ويتركزون على مساحة (40.1%) من مساحة المحافظة، أمَّا سكان منطقة جبلة فتتقارب نسبة السكان فيها (22.3%) من نسبة مساحتها (19.9%).

ومن خلال الجدول (1) يتضح لنا أن هناك فروقًا مهمة في أحجام سكان المناطق، فقد بلغ الفارق بين حجم أكبر منطقة (منطقة اللاذقية) وحجم أصغر منطقة (منطقة القرداحة) (365.6) ألف نسمة عام 1994، وارتفع إلى(452.3) ألف نسمة عام 2004 وإلى (509) ألف نسمة عام 2011، ومن المتوقع أن يرتفع إلى (618) ألف نسمة عام 2025. مقارنة ببقية المناطق، أمَّا باقي المناطق فهي طاردة للسكان بسبب طبيعة العمل الزراعي الموسمي السائد فيها، وسوء المواسم الزراعية، وتراجع الإنتاج الزراعي.

الجدول (3): يبيّن نسبة سكان مناطق محافظة اللاذقية ومساحتها بالمئة من سكان محافظة اللاذقية ومساحتها لعام 2011

المنطقة	نسبة السكان % من سكان المحافظة	المساحة[5] (كم^2)	نسبة المساحة % من مساحة المحافظة	مؤشر الكثافة السكانية[6] ن/كم^2
اللاذقية	60	925.1	40	641
القرداحة	8.5	380.3	16.6	233.1
جبلة	22.3	457.4	19.9	487.5
الحفة	9.2	527.2	23.5	172.6
محافظة اللاذقية	100	2290	100	432.7

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1)

كذلك لاحظنا أنَّ أعلى كثافة سكانية في منطقة اللاذقية بلغت (641) ن/كم^2 إذْ تجاوزت الكثافة العامة للمحافظة، وذلك لأنها مركز المحافظة الإداري والاقتصادي وميناء مهم. في حين بلغت أدنى كثافة سكانية (172.6) ن/كم^2 في منطقة الحفة؛ وذلك بسبب صغر مساحتها.

كما لاحظنا وجود تباين كبير في معدلات تغير أحجام سكان المناطق خلال السنوات 1994–2004 بحيث يصل الفارق بين أعلى معدل تغير وأقله إلى (13.4%)، وارتفع إلى (14.4%) خلال السنوات 2004–2011، ومن المتوقع أن يرتفع إلى (29.6%) خلال السنوات 2011–2025؛ وهذا التباين يعود إلى التوزيع اللامتوازن لموارد التنمية على مناطق المحافظة؛ ممَّا أدى إلى جعل منطقة اللاذقية جاذبة للسكان حيث تتوافر فيها الخدمات التعليمية والخدمات الصحية، والثقافية، والترفيهية، والمنشآت الاقتصادية بأنواعها والتي أدت إلى توافر فرص العمل فيها.

ثانيًا: المشكلات الاقتصادية:

1- مشكلة البطالة:

سجل معدل النمو السنوي لقوة العمل ارتفاعًا في محافظة اللاذقية خلال السنوات 2004–2011 عن معدل النمو السكاني خلال المدة نفسها، إذْ بلغ معدل النمو السنوي لقوة العمل (3.4%). في حين بلغ معدل النمو السنوي للسكان لنفس الفترة (1.5%).

[5]- الجمهورية العربية السورية، المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لعام 2011

[6]- الكثافة السكانية = عدد سكان المنطقة /مساحة المنطقة

ويعود ارتفاع معدل نمو قوة العمل في هذه المدة مقارنةً بمعدل النمو السكاني إلى وصول أعداد كبيرة من السكان إلى سن العمل ممن ولدوا خلال التسعينيات من القرن الماضي، نتيجة ارتفاع معدل النمو السكاني خلالها.

وقد أدى ارتفاع نمو قوة العمل بالنسبة إلى مستوى معدل نمو السكان خلال هذه المدة إلى ارتفاع معدل النشاط الاقتصادي الخام من (31.7%) عام 1994 إلى (36.2%) عام 2004[7]، إلى (37.8%)[8] عام 2011، أمَّا على مستوى المناطق فقد بلغ معدل النشاط الاقتصادي الخام حده الأعلى في منطقة القرداحة (38.1%)، وحده الأدنى في منطقة الحفة (34.6%)، وبلغ (36%) في منطقة اللاذقية و(37%) في منطقة جبلة.

أمَّا معدل النشاط الاقتصادي المنقح[9] في محافظة اللاذقية فقد ارتفع من (49.6%) عام 1994 إلى (51.3%) عام 2004[10]، إلى (53.1%) عام 2011، ويعود هذا الارتفاع إلى التغيرات التي طرأت على التركيب العمري للسكان خلال هذه المدة، التي تمثلت بتراجع نسبة الأطفال دون الـ 15 سنة، وارتفاع نسبة السكان في سن العمل 15 سنة فأكثر. فقد بلغت نسبة الأطفال دون 15 سنة (29.4%) من مجموع السكان، وبلغت نسبة الشيوخ (أكثر من 65) سنة (5.2%) من مجموع السكان أي (34.6%)، أما فئة الشباب (15– 64) فقد بلغت نسبتها (65.4%) من مجموع سكان المحافظة.

بلغت نسبة المشتغلين (داخل قوة العمل 44.4%)[11]من مجموع القوة البشرية في حين بلغت نسبة خارج قوة العمل (47%) من مجموع القوة البشرية، وبلغت نسبة المتعطلين (8.6%) من مجموع القوة البشرية[12].

---

[7]– المبيض، ممدوح أوغلي؛ كيلاني، عصام؛ الشيخ، أحمد: الهيئة السورية لشؤون الأسرة، هيئة تخطيط الدولة، المكتب المركزي للإحصاء، دينامية السكان والصحة الانجابية وتمكين المرأة والفقر والعوامل الاجتماعية والاقتصادية في محافظة اللاذقية، ص: 26.

[8]– استخدمت المعادلة الآتية: معدل النشاط الاقتصادي الخام=(عدد الأشخاص ذوي النشاط الاقتصادي/عدد السكان)×100

[9]– معدل النشاط الاقتصادي المنقح=(عدد الأشخاص ذوي النشاط الاقتصادي/عدد السكان 15–59سنة)×100

[10]– المبيض، ممدوح؛ وآخرون: المصدر السابق، ص: 27.

[11]– **قوة العمل النظرية:** هم الأفراد الذين تراوح أعمارهم بين (15–64) سنة سواء كانوا عاملين أو غير عاملين، **قوة العمل الفعلية:** تشمل جميع الأفراد المشاركة فعلًا في الإنتاج من كلا النوعين (ذكور وإناث) الذين يشاركون في العمل لإنتاج السلع الاقتصادية وتقديم الخدمات المختلفة.

[12]– الهيئة السورية لشؤون الأسرة، حالة سكان سورية 2010، التقرير الوطني الثاني، انفتاح النافذة الديموغرافية تحديات وفرص، ص: 220.

إنَّ ارتفاع معدل قوة العمل يتطلب توفير فرص عمل كبيرة توازي زيادة قوة العمل وهذا ما تعجز عنه محافظة اللاذقية، ممَّا أدى إلى ازدياد أعداد المتعطلين و ارتفاع نسبة البطالة فقد بلغ معدل البطالة[13] في المحافظة (8.9%) عام 1994، وارتفع إلى (22.1%) عام 2004[14] وإلى (32.1%)[15] عام 2011.

ونتيجة ذلك كان معدل النمو السنوي للمتعطلين عن العمل أكبر من معدل النمو السكاني في المحافظة، إذْ بلغ معدل النمو السنوي للمتعطلين (15.9%) بين عامي 2004 – 2011، وبلغ معدل النمو السنوي للسكان (11.5%) خلال المدة نفسها.

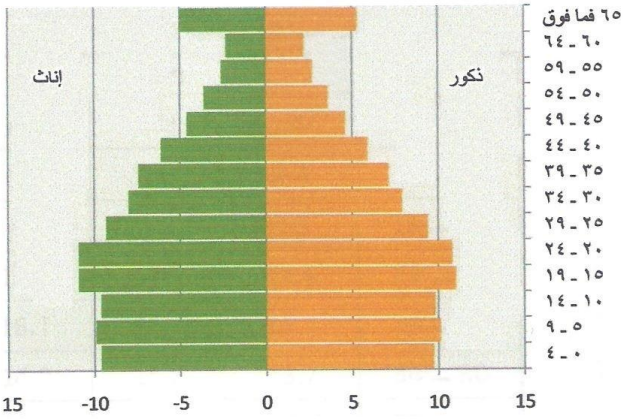

الشكل (2): الهرم السكاني لمحافظة اللاذقية لعام 2011

المصدر: عمل الباحث اعتمادًا على بيانات المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لعام 2011، مسوح قوة العمل، جدول (3/1)، ص: 58.

تعود مشكلة البطالة[16] في محافظة اللاذقية إلى ارتفاع نسبة قوة العمل الفعلية وانخفاض قدرة المحافظة على التوسع في المشروعات الاستثمارية، كما يسهم ارتفاع معدل النمو السكاني في الريف، وتراجع نصيب الفرد من الأراضي الزراعية، ونقص فرص العمل نتيجة تخلف قوى الإنتاج الزراعي في ارتفاع نسبة البطالة في المحافظة.

[13]– معدل البطالة = (عدد المتعطلين/مجموع القوة العاملة) ×100

[14]– المبيض، ممدوح؛ وآخرون: مصدر سابق، ص: 28.

[15]– المكتب المركزي للإحصاء؛ والمجموعة الإحصائية لعام 2011، مسوح قوة العمل، ص: 62.

[16]– تشمل البطالة كل الأشخاص الذين يدخلون في قوة العمل البشرية (15–64سنة) وكانوا من دون عمل، أو يبحثون عن عمل ويرغبون فيه.

فقد انخفض معدل الخصوبة الكلية[17] في محافظة اللاذقية انخفاضًا كبيرًا من (5.9) مولودًا للمرأة الواحدة عام 1994 إلى (2.5) مولودًا للمرأة الواحدة عام 2004 بنسبة (58%) خلال المدة المذكورة، وانخفض إلى (2) مولودًا للمرأة الواحدة عام 2011[18] ممَّا أدى إلى ارتفاع نسبة السكان في سن العمل (15–64) سنة، ولكن هذا يظهر على المدى القصير، أمَّا على المستوى البعيد فسوف تنخفض نسبة السكان في سن العمل الذين تراوح أعمارهم بين (15–64) سنة.

فضلًا عن توقع ارتفاع معدل النشاط الاقتصادي للنساء من (13.9%) عام 1994 إلى (19.9%) عام 2004، وإلى (23.3%) عام 2011 نتيجة الانحسار التدريجي لنسبة الأمية بينهن، وارتفاع مستواهن التعليمي، ومن ثَمَّ ستدخل أعداد متزايدة من السكان إلى سوق العمل سنويًا؛ ممَّا يؤدي إلى ازدياد العرض من قوة العمل، والضغوط على فرص العمل المحدودة المتاحة، خاصة في ظل الارتفاع المتزايد لتكلفة فرصة العمل الواحدة، والتقدم التقني لوسائل الإنتاج، وارتفاع مستوى الأسعار، وسيؤدي عدم توفر فرص العمل المطلوبة إلى تنامي معدلات البطالة ونسبة العاملين في القطاع غير المنظم[19].

وبغض النظر عن تحديد حجم العاطلين عن العمل فإنّ مشكلة البطالة تؤدي إلى مشكلات اجتماعية معقدة ولاسيَّما أن نسبتها مرتفعة في أوساط الشباب الذين تعدُّ فئتهم العمرية أكثر حساسية للصدمات والتغيرات الاجتماعية[20]

2– مشكلة تأمين الغذاء للسكان:

يقصد بمشكلة الغذاء نقص كمية الغذاء ونوعيته عن المعدلات المقبولة المتمثلة في الحد الأدنى للسعرات الحرارية كما حددتها منظمة الأغذية والزراعة، في حين يعدُّ نقص البروتين أو الفيتامين (سوء التغذية).

تنتج مشكلة الغذاء عن التباين الكبير بين النمو السكاني من جهة ومعدلات الإنتاج الغذائي من جهة أخرى مثل (الحبوب)، وخاصة عندما لا تقوم المحافظة بزراعة هذه

---

[17]– معدل الخصوبة الكلية: متوسط عدد المواليد الذين يمكن أن تنجبهم امرأة افتراضية واحدة خلال حياتها إذا مرت في كل سنة من عمرها بتجربة الخصوبة الخاصة بالفئة العمرية المعينة في تلك السنة، ويستخرج من معدلات الخصوبة العمرية بأخذ مجموع هذه المعدلات بعد ضرب كل منها ب (طول الفئة العمرية بالسنوات) وقسمة الناتج على 1000

*اسماعيل، أحمد: علم السكان وتطبيقاته الجغرافية، جامعة القاهرة، 1990م، ص: 56.

[18]– الجمهورية العربية السورية، المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لعام 2011

[19]– المبيض، ممدوح؛ وآخرون: مصدر سابق، ص: 28.

[20]– الهيئة السورية لشؤون الأسرة: حالة سكان سورية، التقرير الوطني الأول 2008،، انفتاح النافذة الديموغرافية تحديات وفرص، ص: 91–92

الموارد الغذائية، أو أنَّ كمية المحاصيل التي تقوم بزراعتها لا تكفي النمو السكاني الكبير؛ ممَّا يؤدي إلى حدوث فجوة غذائية كبيرة، ومن ثَمَّ انتشار الأمراض الغذائية مثل (الهزال – الكساح – وغيرها...) وارتفاع معدل الوفيات.

تعدُّ الأرض الزراعية أساس الإنتاج، والعلاقة تتكرر هنا عن التباين الكبير بين النمو السكاني من جهة السكان والأرض الزراعية من جهة أخرى، فالسكان في تزايد مستمر، والمساحة المزروعة في تراجع نتيجة الهجرة إلى المدينة ومن إهمال الأراضي الزراعية، فقد بلغت المساحة المزروعة (65875) هكتار (35%) سقي، (62%) بعلًا، (3%) متروكة للراحة[21].

الجدول (4) يبيّن المساحة المزروعة في محافظة اللاذقية ونصيب الفرد منها

العام	السكان		المساحة المزروعة (هكتار)		نصيب الفرد ن/هكتار	
	العدد (ألف نسمة)	معدل التغير%	المساحة (هكتار)	معدل التغير%	نسمة/هكتار	معدل التغير%
1994	746.5	100	98000	100	0.13	100
2004	879.5	117.8	92000	93.8	0.10	76.9
2011	991	112.6	65875	71.6	0.06	60
2025	1.086	109.5	------	-----	------	-----

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء المجموعة الإحصائية لعام 1994–2004–2011. وعلى بيانات مديرية الزراعة والإصلاح الزراعي في اللاذقية، شعبة الإحصاء والتخطيط الزراعي الاستثماري، تقرير عن الأراضي المستثمرة في محافظة اللاذقية.

بلغت قرينة النمو السكاني (117.8%) خلال السنوات 1994–2004، بينما تراجعت المساحة المزروعة بمعدل تغير (93.8%) للمدة نفسها، ثم تراجعت بمعدل تغير (71.6%) خلال السنوات 2004–2011، وارتفع عدد السكان للمدة نفسها ولكن بمعدل تغير أقل بلغ (112.6%) للمدة نفسها.

ومن ثَمَّ نجد أنَّ الزيادة السكانية في المحافظة لم تواكبها زيادة في المساحة المزروعة رغم تراجع معدل التغير السكاني بمقدار (5.2%)، فقد تراجعت المساحة المزروعة بمقدار أكبر (22.2%) نتيجة الهجرة إلى المدينة، وإهمال الأرض الزراعية من جهة، والتوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية من جهة أخرى ولاسيّما التوسع العمراني

[21] وزارة الزراعة، مديرية الزراعة والإصلاح الزراعي في اللاذقية، شعبة الإحصاء والتخطيط الزراعي الاستثماري، تقرير عن الأراضي المستثمرة في محافظة اللاذقية، جدول (6/4)، ص: 12.

العشوائي غير المخطط الناتج عن الزيادة السكانية، الأمر الذي يعبّر بوضوح عن محدودية هذا المورد الطبيعي، فقد هبط متوسط نصيب الفرد الواحد من الأراضي المزروعة من (0.13) ن/هكتار عام 1994 بمعدل تغير (76.9%) إلى (0.06)ن/هكتار عام 2011 بمعدل تغير (60%) يشكّل تزايد الضغط السكاني على الأراضي الزراعية ضغطًا على الإنتاج الزراعي؛ ممَّا يؤدي إلى مشكلة عدم الكفاية الغذائية، ومن ثم سوف تزداد الحاجة إلى تكثيف الاستخدام وتحسين إنتاجيته.

تصنف الزراعات القائمة في المحافظة إلى:

1– **زراعات مروية:** تعتمد على مياه الري، وتشمل الأشجار المثمرة وبعض أنواع الخضار الصيفية والربيعية و اللوزيات والحمضيات والزيتون والجوز والعنب والتفاح والتبغ.

2– **زراعات بعلية:** تعتمد اعتمادًا أساسيًا على مياه الأمطار مثل المحاصيل الشتوية والأشجار المثمرة بعد عمر ال(3) سنوات، وتتركز في المناطق المرتفعة (400–500م)[22]

يعدُّ القمح أهم سلعة استراتيجية لأهميته في الحصول على رغيف الخبز، وهو أبسط مقومات الحياة التي يجب توفيرها للسكان، فقد بلغت المساحة المزروعة بالقمح (7671)[23] هكتار بنسبة (8%) من المساحة المزروعة في المحافظة، في حين بلغ إنتاج القمح (17683)[24] طن بنسبة (0.4%) من إنتاج القمح في سورية وبذلك بلغت حصة الفرد من القمح في المحافظة (0.02%) طن/السنة؛ ممَّا أدى إلى اعتماد المحافظة على القمح المستورد.

بلغت المساحة المزروعة بالخضراوات (8794) هكتار بنسبة (9.5%) من المساحة المزروعة بالمحافظة، في حين بلغ إنتاج الخضراوات (174591) طن بنسبة (5.8%) من الإنتاج بسورية[25]، وبذلك بلغت حصة الفرد في المحافظة من إنتاج الخضراوات (0.1) طن/السنة؛ ممَّا أدى إلى الاعتماد على البيوت البلاستيكية لزيادة الإنتاج. فقد بلغ عدد البيوت البلاستيكية (9840)[26] بيتًا بلاستيكيًا، وتزرع فيها البندورة والخيار والفليفلة والباذنجان والفاصولياء والكوسا؛ وذلك لأن المردود المادي فيها أكثر، وكذلك توفر المناخ الملائم لزراعتها.

---

[22]– جراد، سمير: واقع مكننة الزراعة في الساحل السوري وآفاق تطويرها، جامعة تشرين، كلية الزراعة، 1993، ص: 22

[23]– المبيض، ممدوح؛ وآخرون: مصدر سابق، جدول (1/1)، ص: 14.

[24]– المصدر السابق: ص: 16.

[25]– المجموعة الإحصائية لوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي لعام 2011، وصف سورية بالمعلومات لعام 2011/المكتب المركزي للإحصاء–بيانات مديرية تخطيط اللاذقية لعام 2011

[26]– وزارة الزراعة، مديرية الزراعة والإصلاح الزراعي في اللاذقية، شعبة الإحصاء والتخطيط (الإنتاج النباتي)، تقرير عن الزراعات في البيوت المحمية في المحافظة 2011.

تعود مشكلة تأمين الغذاء لسكان محافظة اللاذقية للأسباب الآتية:

1- يزداد سكان المحافظة بمعدلات أكبر من معدلات زيادة الإنتاج الغذائي؛ ممَّا يؤدي إلى انخفاض نصيب الفرد من المساحة المزروعة ومن الإنتاج الغذائي.

2- تراجع المساحات الصالحة للزراعة بسبب التوسع العمراني من جهة، وتفتت الحيازات الزراعية نتيجة الإرث من جهة أخرى.

3- اعتماد معظم المزارعين على تقنية الزراعة التقليدية التي تعتمد على الأيدي العاملة غير المدربة تقنيًا، أي اليد العاملة التي ورثت العمل بالزراعة من الآباء والأجداد ولم تتطور تعليميًا عن طريق المعاهد والكليات الزراعية، فضلًا عن استخدام وسائل نقل المواد الغذائية البدائية التي يجب أن يراعى فيها حفظ المواد الغذائية وتخزينها، وقلة استخدام الأسمدة الكيماوية، بينما يستخدم بعض المزارعين البذور المحسنة والسماد والتكنولوجيا الحديثة، ولكن على نطاق ضيق؛ ممَّا يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية.

4- اعتماد المحافظة على زراعة التبغ والحمضيات والفول السوداني والزيتون على حساب الزراعات الأخرى، فقد ازدادت مساحة الأرض المزروعة بالحمضيات من (76517) هكتار عام 1994، إلى (190685) هكتار عام 2011؛ وبذلك ارتفع الإنتاج من (593753) طن إلى (843309) طن للمدة نفسها، كذلك ازدادت مساحة الأرض المزروعة بالتبغ من (5218) هكتار عام 1994 إلى (5846) هكتار عام 2011، وبذلك ارتفع الإنتاج من (6421) طن إلى (6843) طن للمدرة[27] نفسها.

ازدادت مساحة الأرض المزروعة بالفول السوداني من (251) هكتار عام 1994 إلى (309) هكتار عام 2011، وبذلك ارتفع الإنتاج من (564) طن إلى (773) طن للمدة نفسها.

ازدادت مساحة الأرض المزروعة بالزيتون من (332575) هكتار عام 1994 إلى (390430) هكتار عام 2011، وبذلك ارتفع الإنتاج من (26400) طن إلى (79855) طن للمدة نفسها[28]

5- يعود اتساع المساحة المزروعة بمحصول معين أو انخفاضها بالدرجة الأولى إلى مدى ربحية هذا المحصول بأقل التكاليف الممكنة للإنتاج ومدى سهولة تسويقه؛ ممَّا

---

[27]- وزارة الزراعة، مديرية الزراعة والإصلاح الزراعي في اللاذقية، شعبة الإحصاء والتخطيط (الإنتاج النباتي)، تقرير عن المساحات المزروعة بالتبغ في المحافظة، جدول (11)، ص: 22.

[28]- وزارة الزراعة، مديرية الزراعة والإصلاح الزراعي في اللاذقية، شعبة الإحصاء والتخطيط (الإنتاج النباتي)، إنتاج الزيتون ضمن المحافظة.

يعود بالفائدة على زراعته، ومن ثم على المحافظة كلّها[29]. ومن ثَمَّ أصبح الفلاح يقوم بزراعة التبغ والفول السوداني والزيتون والأشجار المثمرة والحمضيات ذات المردود الأوفر مقارنة بزراعة القمح الذي يعدُّ حجر الزاوية في الأمن الغذائي.

الجدول (5): يبيّن ربحية كغ/الواحد من المحاصيل الرئيسية المزروعة في محافظة اللاذقية

المحصول	كلفة إنتاج كغ/واحد (ل.س)	الحد الأدنى لسعر المبيع للمزارع (ل.س)	هامش الربح	نسبة هامش الربح
حمضيات	6	20	14	70.0
زيتون	6.5	25	18.5	74.0
زيت الزيتون	47.9	180	132.1	73.4
تفاح	7.5	35	27.5	78.6

المصدر: وزارة الزراعة، مديرية الزراعة والإصلاح الزراعي في اللاذقية، شعبة الإحصاء والتخطيط الزراعي، تقرير عن ربحية المحاصيل الرئيسية في محافظة اللاذقية لعام 2011.

بلغت أعلى نسبة هامش الربح للتفاح (78.6)، يليها الزيتون(74.0)، ثم زيت الزيتون (73.4)، ثم الحمضيات(70.0). ومن ثم هل يمكن في المستقبل تأمين القمح لسكان المحافظة في ظل ازدياد حجم السكان من جهة، وتآكل المساحة المزروعة من جهة أخرى.

6- تراجع نسبة العاملين بالزراعة من (28.5%) عام 1994 إلى (23.3%) عام 2004 وإلى (9.19%) عام 2011 بسبب الهجرة من الريف إلى المدينة بالدرجة الأولى، وينجم هذا الانتقال عن دوافع الطرد الكامنة في الريف المتمثلة بشكل عام بعدم تنوع النشاطات الاقتصادية فيه، وسوء المواسم الزراعية في الأراضي البعلية التي تعتمد زراعتها على الأمطار، وتفتت الحيازات الزراعية بفعل عامل الإرث، ومحدودية فرص العمل المتاحة. فضلًا عن نقص الخدمات. وعن دوافع الجذب الكامنة في المدن المتمثلة بتنوع النشاطات الاقتصادية والاجتماعية فيه وزيادة احتمالات توفر فرص عمل سواء في القطاع الحكومي أو القطاع الخاص المنظم وغير المنظم، فضلًا عن توافر المرافق والخدمات[30].

ولا يزال قطاع الخدمات يستحوذ على المرتبة الأولى بين النشاطات الاقتصادية يليه البناء والتشييد، ثم الصناعة، ثم والفنادق والمطاعم، ثم قطاع الزراعة.

---

[29]- وهيب، علي: الاقتصاد الزراعي، مقومات وإنتاج، جامعة لبنان، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 19987م، ص: 161.

[30]- المبيض، ممدوح؛ وآخرون: مصدر سابق، ص: 25.

ومن ثم نستطيع القول: إنَّ الهجرة إلى المدينة كان لها الدور الأكبر في تراجع نسبة العاملين بالزراعة رغم استخدام بعض المزارعين أسلوب المكننة، في حين يعتمد القسم الأكبر على الزراعة التقليدية.

7- الهجرة من محافظة اللاذقية إلى باقي المحافظات، فقد جاءت محافظة اللاذقية في المرتبة السابعة بين المحافظات الطاردة للسكان، بسبب ارتفاع الكثافة السكانية مقابل محدودية فرص العمل المتاحة فيها، اتجه معظم المهاجرين إلى محافظتي دمشق وريف دمشق، والباقي إلى المحافظات الأخرى المجاورة[31]. وذلك بسبب توفر فرص العمل بالخدمات والصناعة والوظائف الإدارية ذات المردود المادي الأكبر.

ثالثًا: المشكلات الطبيعية:

1- مشكلة نقص المياه:

تتميز الموارد المائية بأهمية خاصة لكونها موردًا محدودًا قابلًا للنضوب، ولما لها من دور كبير في التطورات الاقتصادية (الزراعة، والصناعة، والسياحة).

وتنحصر الموارد المائية في محافظة اللاذقية في:

أ- **الأمطار**: تهطل الأمطار في محافظة اللاذقية شتاءً، وتتفاوت كميات الأمطار حسب المناطق، فهي غزيرة نسبيًا في الساحل والمرتفعات، وتقل كلما اتجهنا نحو الداخل[32] يبدأ سقوط الأمطار من أيلول وحتى أيار، وتراوح معدل كمية الأمطار السنوية(600 – 800) مم/السنة، بلغ معدل الهطول المطري (693.9) مم/السنة عام 1994 وارتفع إلى (738.3) مم/السنة عام 2004، ثم انخفض إلى (715.4) مم/السنة عام 2011[33]؛ حسب التقديرات فإن (7–9 %) من الهطولات المطرية، تشكل الجريانات السطحية للأنهار أو السيول، وهي تتباين من حوض إلى آخر تبعًا لطبيعة الهطول وشدته، وزمن التركيز، والوضع الطبوغرافي والمورفولوجي[34].

ب- الأنهار: يوجد في محافظة اللاذقية (14) نهرًا تؤمن مياه الشرب للمحافظة 35. وقامت الدولة بإنشاء (14) سدًا في هذه المحافظة36.

---

[31]- المكتب المركزي للإحصاء بالتعاون مع معهد العلوم الاجتماعية والتطبيقية (فافو) في النرويج، نتائج مسح الهجرة الداخلية لعام 2000، ص: 25.

[32]- عبد السلام، عادل؛ وآخرون: الجغرافية الطبيعية لسورية، جامعة تشرين، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم الجغرافية، 2004، ص: 313.

[33]- وزارة الزراعة، المجموعة الإحصائية الزراعية لعام 2011، جدول(1/1)، ص: 20.

[34]- صومي، جورج: الوضع المائي الراهن والمستقبلي في الجمهورية العربية السورية، تقرير مقدم إلى مجلس الشعب، وزارة الزراعة، دمشق، 1997.

[35]- موصلي، عماد الدين: ربوع محافظة اللاذقية بين الماضي والحاضر والمستقبل، وزارة الثقافة، دمشق، ص: 34-188.

ج– المياه الجوفية: بلغ عدد الينابيع في المحافظة (14) نبعًا، في حين بلغ عدد الآبار (12485) بئرًا[37].

تنعم محافظة اللاذقية بنحو (73.563) ألف/م^3 من الماء لعام 2011، في حين كانت تنعم بنحو (69.001) ألف/م^3 من الماء عام 2004، أي بمعدل تغير (106.6%) خلال السنوات (2004–2011) مقابل زيادة سكانية بلغ معدل تغيرها (112.6%) للمدة نفسها، وقد ترتب على ذلك أن تراجع نصيب الفرد من المياه من (78.4) ألف/م^3 سنويًا عام 2004 إلى (74.2) ألف/م^3 سنويًا عام2011.

من الجدول (6) نلاحظ أن إجمالي الموارد المائية زادت بمعدل (106.6%) خلال (7) أعوام في الوقت الذي زاد فيه السكان بمعدل تغير (112.6%) للمدة الزمنية نفسها.

الجدول (6) يبيّن الموارد المائية في محافظة اللاذقية خلال السنوات 2004 – 2011

العام		2004	2011
إجمالي الموارد[38]	ألف م^3	69.001	73.563
	معدل التغير%	100	106.6
عدد السكان[39]	ألف نسمة	879.5	991
	معدل التغير %	100	112.6
نصيب الفرد م^3/السنة		78.4	74.2

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على بيانات المديرية العامة لمياه الشرب والصرف الصحي، تقرير عن الإنتاج الإجمالي من المياه، 2011، وعلى بيانات المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لعام 2004 – 2011.

تعدُّ محافظة اللاذقية أكثر المحافظات بمواردها المائية، ولكن المشكلة المائية فيها هي عدم التوازن بين الموارد المائية المتاحة والطلب المتزايد عليها، إذْ يتزايد سكان المحافظة تزايدًا كبيرًا وتزداد حاجة السكان للماء بفعل النمو الاقتصادي، والتطور العمراني الذي يتطلب مياهًا وفيرةً، و كذلك ازدياد حاجة الزراعة للاستهلاك المائي، وكذلك تلوث بعض مصادر المياه وتدهور نوعيتها بسبب سوء استعمال الموارد المائية والري والتسميد وقصور شبكات الصرف الصحي ورمي النفايات في الأنهار وطغيان المياه المالحة وغيرها، ومن ثَمَّ يوجد هدر كبير للمياه في المحافظة يتجاوز (50%) من كميتها.

[36]– وزارة الري، المديرية العامة للموارد المائية في اللاذقية، شعبة الاستثمار، قسم الدراسات التنفيذية للسدود في المحافظة، 2011.

[37]– وزارة الإسكان والتعمير، المديرية العامة لمياه الشرب والصرف الصحي، شعبة المصادر المائية

[38]– وزارة الاسكان والتعمير، المديرية العامة لمياه الشرب والصرف الصحي، شعبة المصادر المائية

[39]– الجمهورية العربية السورية، المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لعام 2004–2011

نتائج البحث:

1- ازداد حجم سكان المحافظة من (746.5) ألف نسمة عام 1994 إلى (991) ألف نسمة عام 2011 ومن المتوقع أن يصل إلى (1.086) ألف نسمة عام 2025 إذا كان معدل النمو ثابتًا. فقد بلغ معدل النمو السكاني (16.5) بالألف خلال السنوات 1994-2004، وانخفض إلى (13.2) بالألف خلال السنوات 2000-2011، ومن المتوقع أن يرتفع معدل النمو إلى (14.4) بالألف خلال السنوات 2011-2025

2- ارتفعت الكثافة السكانية في المحافظة من (325.9) ن/كم2 عام 1994 إلى (432.7) ن/كم2 عام 2011، وبذلك جاءت المحافظة في المرتبة الثانية بالكثافة السكانية بين المحافظات السورية بعد محافظة مدينة دمشق،ن ومن المتوقع أن ترتفع إلى (474.2)ن/كم2 عام 2025، وذلك بسبب ازدياد حجم السكان من جهة، وصغر مساحة المحافظة من جهة أخرى.

3- يتركز ثلثا السكان في منطقة اللاذقية بنسبة (60%) من مجموع سكان المحافظة على مساحة تعادل (40%) من مساحة المحافظة بسبب هجرة سكان الأرياف والمناطق الأخرى إليها؛ ممَّا ينتج عنه نمو منطقة اللاذقية وحدوث مشكلات اجتماعية ونفسية وصحية وتعليمية وعمرانية. بينما يشكل سكان منطقة القرداحة والحفة معًا (17.7%) من سكان المحافظة، ويتركزون على مساحة (40.1%) من مساحة المحافظة، أمَّا سكان منطقة جبلة فتقارب نسبة السكان فيها (22.3%) من نسبة مساحتها (19.9%)؛ ممَّا يدلُّ على مشكلة خلل في التوزع السكاني في مناطق المحافظة

4- تراجع نصيب الفرد من المياه في المحافظة من (78.4) ألف/م^3 سنويًا عام 2004 إلى (74.2) ألف/م^3 سنويًا عام2011 ليجتاز الفرد نزولًا حد الاستقرار المائي كحد أدنى مقبول والبالغ (1000)م^3/السنة حسب الأمم المتحدة.

5- لم تواكب الزيادة السكانية في المحافظة زيادة المساحة المزروعة، فقد تراجعت المساحة المزروعة بمقدار(22.2%)، الأمر الذي يعبر بوضوح عن محدودية هذا المورد الطبيعي.

6- يشكّل تزايد الضغط السكاني على الأراضي الزراعية ضغطًا على الإنتاج الزراعي؛ ممَّا يؤدي إلى مشكلة عدم الكفاية الغذائية، ومن ثم سوف تزداد الحاجة إلى تكثيف الاستخدام وتحسين إنتاجيته، واللجوء إلى زيادة إنتاج الخضار والثمار واستثمار الثروة السمكية من البحر.

المقترحات:

1– التنمية الزراعية على مستوى اقليم الساحل، وذلك عن طريق إقامة المشاريع الخدمية والزراعية، فهو يمثل نطاق الزراعة الكثيفة، وأهم المناطق الزراعية في المحافظة.

2– العمل على تخفيض معدل النمو السكاني عن طريق التوعية السكانية لتخفيض عدد الولادات، لأنَّ ارتفاع معدل النمو السكاني له آثار سلبية في صعيد التنمية الاجتماعية والاقتصادية على حد سواء.

3– تنمية المحافظة من خلال التوسع الصناعي، وتحقيق التوازن في توزيع السكان والوظائف بين المناطق بإقامة المؤسسات الصناعية.

4– التوسع في المشروعات الاستثمارية، في الريف للحد من هجرة السكان من الريف إلى المدينة للبحث عن فرص عمل؛ بسبب تخلف قوى الإنتاج الزراعي من جهة، وخفض نسبة البطالة من جهة أخرى.

5– استخدام تقنية الزراعة الحديثة من خلال تدريب الأيدي العاملة تقنيًا عن طريق المعاهد والكليات الزراعية، فضلًا عن استخدام وسائل نقل المواد الغذائية الحديثة التي يجب أن تراعى فيها حفظ المواد الغذائية وتخزينها، واستخدام الأسمدة الكيماوية ممَّا يؤدي إلى زيادة الإنتاجية.

المصادر والمراجع:

أولًا: الكتب:

1. اسماعيل، أحمد: علم السكان وتطبيقاته الجغرافية، جامعة القاهرة، 1990م
2. جراد، سمير: واقع مكننة الزراعة في الساحل السوري وآفاق تطويرها، جامعة تشرين، كلية الزراعة، 1993.
3. الربداوي، قاسم: المرجع في المشكلة السكانية وأبعادها التنموية، منشورات جامعة دمشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم الجغرافية، 2013-2014م.
4. الشاعر، جهاد: علم المياه (الهيدرولوجيا) منشورات جامعة دمشق، 1995.
5. عبد السلام، عادل؛ وآخرون: الجغرافية الطبيعية لسورية، جامعة تشرين، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم الجغرافية، 2004.
6. موصلي، عماد الدين: ربوع محافظة اللاذقية بين الماضي والحاضر والمستقبل، وزارة الثقافة، دمشق، 1999.
7. وهيب، علي: الاقتصاد الزراعي، مقومات وإنتاج، جامعة لبنان، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 19987م

ثانيًا: المجلات والدوريات والتقارير:

1. صومي، جورج: الوضع المائي الراهن والمستقبلي في الجمهورية العربية السورية، تقرير مقدم إلى مجلس الشعب، وزارة الزراعة، دمشق، 1997.
2. المبيض، ممدوح أوغلي؛ والشيخ، عصام؛ وكيلاني، أحمد: الهيئة السورية لشؤون الأسرة، هيئة تخطيط الدولة، المكتب المركزي للإحصاء، دينامية السكان والصحة الانجابية وتمكين المرأة والفقر والعوامل الاجتماعية والاقتصادية في محافظة اللاذقية.
3. مديرية الزراعة والإصلاح الزراعي في اللاذقية، شعبة الإحصاء والتخطيط الزراعي الاستثماري، تقرير عن الأراضي المستثمرة في محافظة اللاذقية.
4. وزارة الزراعة، مديرية الزراعة والإصلاح الزراعي في اللاذقية، شعبة الإحصاء والتخطيط (الإنتاج النباتي)، تقرير عن المساحات المزروعة بالتبغ في المحافظة،
5. وزارة الزراعة، مديرية الزراعة والإصلاح الزراعي في اللاذقية، شعبة الإحصاء والتخطيط (الإنتاج النباتي)، تقرير عن الزراعات في البيوت المحمية في المحافظة 2011.

6. الهيئة السورية لشؤون الأسرة، حالة سكان سورية 2010، التقرير الوطني الثاني، انفتاح النافذة الديموغرافية تحديات وفرص.
7. الهيئة السورية لشؤون الأسرة، حالة سكان سورية، التقرير الوطني الأول 2008، انفتاح النافذة الديموغرافية تحديات وفرص،

ثالثًا: الدوائر الرسمية:

1. رئاسة مجلس الوزراء، الجمهورية العربية السورية، المكتب المركزي للإحصاء المجموعة الإحصائية لعام 1994–2004–2010.
2. رئاسة مجلس الوزراء، الجمهورية العربية السورية، المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لعام 2011 دراسة الإسقاطات السكانية، د. ت. 2005–2025.
3. رئاسة مجلس الوزراء، الجمهورية العربية السورية، المكتب المركزي للإحصاء بالتعاون مع معهد العلوم الاجتماعية والتطبيقية (فافو) في النرويج، نتائج مسح الهجرة الداخلية لعام 2000.
4. وزارة الزراعة، المجموعة الإحصائية الزراعية لعام 2011.
5. وزارة الري، المديرية العامة للموارد المائية في اللاذقية، شعبة الاستثمار، قسم الدراسات التنفيذية للسدود في المحافظة، 2011.
6. وزارة الإسكان والتعمير، المديرية العامة لمياه الشرب والصرف الصحي، شعبة المصادر المائية.
7. وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي المجموعة الإحصائية لعام 2011، وصف سورية بالمعلومات لعام 2011، المكتب المركزي للإحصاء، بيانات مديرية تخطيط اللاذقية لعام 2011.
8. وزارة الزراعة، مديرية الزراعة والإصلاح الزراعي في اللاذقية، شعبة الإحصاء والتخطيط (الإنتاج النباتي)، إنتاج الزيتون ضمن المحافظة.
9. وزارة الاتصالات، الهيئة العامة للاستشعار عن بعد، (فرع المنطقة الساحلية).
10. هيئة تخطيط الدولة، مديرية السكان والشباب والطفولة، الإسقاطات السكانية 2004 –2034.